مجلة الونشريس للدراسات التاريخية
ISSN: 2800 - 1346
EISSN: 2830-8387
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/820

المجلد: 02، العدد: 01	رجب 1444هـ/فيفري 2023م	الصفحات: 147-166

القضاء الإسلامي في الجزائر خلال القرن 19

في سجلات المحاكم الشرعية وتشريعات السلطة الاستعمارية

Muslim Justice in Algeria during the 19th century In "Mahakim Sharia" documents and legislation of the colonial state

د.عبد الباسط قلفاط *
جامعة الجيلالي بونعامة– خميس مليانة (الجزائر)
a.kalafat@univ-dbkm.dz

معلومات المقال

تاريخ الإرسال
2023/01/23
تاريخ القبول
2023/01/31

الكلمات المفتاحية:
القضاء الإسلامي؛ وثائق المحاكم الشرعية؛ تشريعات السلطة الاستعمارية؛ مدينة الجزائر؛ القرن 19.

الملخص:

يمثل القضاء الإسلامي محطة أساسية في العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال الفترة المعاصرة، وذلك لارتباطه بمجموعة من قيم ومقومات ومؤسسات المجتمع، ومنها الإسلام والأوقاف والهوية والأرض؛ كما شكلت مؤسسة القضاء هدفا رئيسا للسياسة الاستعمارية بهدف الاستيلاء عليه ودمجه في القضاء الفرنسي، وقد أخذت هذه العملية من السلطة الاستعمارية فترة الاحتلال، ولم ينته الصراع حول حقوق القضاء الإسلامي في نهاية القرن التاسع عشر.

تسعى هذه الدراسة لتتبع وضعية القضاء الإسلامي في الجزائر من خلال نوعين من الوثائق إحداهما محلية وهي سجلات المحاكم الشرعية وأخرى صادرة عن السلطة الاستعمارية وهي التشريعات القضائية، كما تطرح هذه الورقة مجموعة من الأسئلة أبرزها: ما هي قيمة المادة العلمية التي تقدمها هذه الوثائق؟ وإلى أي حد كشفت عقود القضاة على حجم التغيير الذي مس المحاكم الإسلامية وحقوق القضاة.

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بهذه الوثائق والصعوبات التي تواجه الباحث في التعامل معها وكذلك تحديد خصائصها وأهميتها في الكتابة التاريخية حول موضوع القضاء وعلاقته بمقومات المجتمع الجزائري خلال فترة الاحتلال.

Abstract:

The Muslim Law courts represents a fundamental station in Algerian-French relations during the 19th century, as it represents a set of values, components and institutions of society, including Islam, Wakf, Identity and property. The Muslim courts also constituted a major Significance of the political colonial state and reordering it in the French authority, and this process took place from the colonial authority during the occupation period, and the struggle over the rights of the Islamic judiciary did not stop at the end of the 19th century.

This study attempts to track the status of the Muslim Law courts in Algeria through two types of documents, one of which is local, which is the "Mahakim Sharia" documents, and the other issued by the colonial authority, which is judicial legislation what is the value of the scientific article provided by these documents? And to what extent did the contracts of judges reveal the extent of the change that affected Islamic courts and the rights of judges?

This study aims to introduce these documents and the difficulties that the researcher faces in dealing with them, as well as identifying their characteristics and importance in historical writing on the subject of the judiciary and its relationship to the components of the Algerian society during the occupation period.

Article info

Received:
2023/01/23
Accepted:
2023/01/31

Key words:
Muslim Law courts; "Mahakim Sharia" documents; judicial legislation; Algiers; 19th century.

مقدمة:

تسعى هذه الدراسة للتعريف ببعض الوثائق المهمة لدراسة القضاء الإسلامي في الجزائر خلال القرن التاسع عشر، وإلى الكشف عن أهمية ونوعية المعرفة التاريخية التي يمكن أن تقدمها لنا تلك الوثائق؛ فسجلات المحاكم الشرعية المعروضة هنا تتمثل في عقود قضاة المحكمتين المالكية والحنفية لمدينة الجزائر بين سنتي 1892/1845؛ أما وثائق الإدارة الاستعمارية فنقتصر على التعرف على بعض المراسيم والقوانين التشريعية والتقارير المرفقة لها والتي صدرت بغرض "تنظيم القضاء الإسلامي".

تطرح هذه الورقة البحثية مجموعة من الأسئلة أهمها: ما هي طبيعة وخصائص الوثائق المحلية والاستعمارية، وكيف يمكن التعامل معها؟ ما هي الظروف التي كتبت فيها؟ وما هي أبرز الموضوعات التي تناولتها؟

تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة على هذه الأسئلة من خلال التطرق لأهمية هذه الوثائق وخصائصها وموضوعاتها، لتنتهي إلى القيمة العلمية التي تكتسبها ونوعية المادة العلمية التي يمكن أن توفرها للبحث العلمي.

1- الأهمية العلمية لوثائق المحاكم الشرعية

إن الاهتمام بحقلي التاريخ الاقتصادي والاجتماعي وتاريخ العقليات والأفكار، يتطلب البحث في التراث المخطوط الذي يشمل الجوانب الحضارية للمجتمع، ويأتي على قائمة ذلك التراث في الفترة المعاصرة وثائق المحاكم الشرعية، التي توفر للباحثين في مختلف التخصصات العلمية والمعرفية مادة معتبرة، تمكنهم من التحرر من النظرة التي حملتها معظم المصادر الغربية والاستشراقية منها على وجه الخصوص.

تكتسب وثائق سجلات المحاكم الشرعية في الفترة الحديثة والمعاصرة مكانة كبيرة وأهمية بالغة، لما تحمله من مادة خام عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والسكانية، ولما ترصده من أحداث تكشف عن التغيرات التي طرأت على المجتمعات؛ لذلك فهي تشكل مصدراً صافياً عن الوقائع والحقائق، وتمد الباحثين والدارسين بمادة أساسية في المجالات المختلفة، وتفسر بعض الحوادث والتشريعات الإدارية والتنظيمية؛ ورغم تراجع اختصاصات المحاكم الشرعية في بعض الأقطار العربية سواء نتيجة لتبعيتها للإدارة الاستعمارية[1] أو لصالح القضاء المدني المعاصر، فإن وثائقها تشتمل إجمالا على معلومات وحقائق في عدة مجالات، مثل طرق حياة السكان ومعاملاتهم ونظم الزواج والطلاق وشؤون الأسرة، مع الكشف عن دور مختلف الفئات الاقتصادية والاجتماعية في الريف والمدينة، وتغطي النواحي الاقتصادية كالإنتاج الزراعي وأنواع الحرف وتنظيماتها المختلفة، وأشكال وطرق الاستغلال والاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية، كما تعرفنا بالقطاع الخدمي والأسعار والموازين والمكاييل.

فضلا عن ذلك فهي توفر لنا معلومات عن الحالة التعليمية والشخصيات الثقافية والمصنفات العلمية والثقافية، والأماكن الأثرية وتاريخها وأحوالها، والمساجد والقرى والحواضر التي ترد في الوثائق[2]؛ وفي الجزائر – على سبيل المثال– تكشف هذه الوثائق على تأثير اللغة الفرنسية في اللغة العربية، من قبيل دخول الألفاظ والمصطلحات وأسماء المدن والشوارع وتأثر لغة وتركيب الجملة العربية بها[3]؛ ومن خلال ذلك يتبين لنا المستوى العلمي للقضاة والفقهاء في هذه المرحلة ومدى تأثرهم بشروط وظروف التكوين الجديدة، إضافة إلى أن هذه الوثائق تبرز دور الحواضر الكبرى

وعلاقتها الاقتصادية والحضارية بالريف والمدن الأخرى، وارتباطاتها بالعالم الخارجي ومدى تأثر المجتمعات بذلك.

إن اعتماد الدراسات العلمية والأكاديمية ذات الاختصاصات المختلفة على هذه الوثائق أمر مهم وضروري، والعودة إليها تمثل استجابة ضرورية لشروط البحث الأكاديمي وجدته، وهذا لما تتميز به من موضوعية وصدق، وما تضيفه دائماً من حقائق جديدة تمكننا من إعادة بناء الوقائع التاريخية، وتفسير الظواهر والأحداث الغامضة، ولاسيما عندما تشح وثائق الأرشيف الوطني وتقل المصادر المحلية، في حقبة زمنية قريبة منا، وفي بلد – الجزائر– كان مركزا استراتيجيا وحضاريا في الفترة الحديثة، وبعد تعرضه لنكبة الاحتلال أصبحت مدينة الجزائر أول عاصمة عربية تتعرض للوجود الاستعماري بكل ثقله، حيث ألغيت فيها مؤسسات الدولة والمجتمع، وتأثرت بدخول العنصر الأوروبي الجديد، فتراجع عدد سكانها وتغيرت تركيبتها الاجتماعية[4]، مما أثر في العقود التالية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لسكانها، وهي المرتبطة بعمق البلاد بروابط اقتصادية واجتماعية وحضارية؛ لقد وفرت لنا هذه السجلات معطيات مهمة عن هذه المرحلة تسمح بتغطية الكثير من الثغرات، وتفند الحجة القائلة بغياب الوثائق المحلية، مع زخم وتنوع وثائق الإدارة الاستعمارية، وتعدد كتابات الفرنسيين ومؤرخي المدرسة الاستعمارية.

بالرغم من أهمية فترة القرن 19 الذي شهد تحولات هامة في المجتمع الجزائري، ورغم توفر هذه المادة الوثائقية لدى الباحثين الفرنسيين قبل وبعد الاستقلال إلا أننا لم نعثر لهم على دراسات علمية للفترة الحديثة والمعاصرة تعتمد على هذه الوثائق كمادة أولية[5]، فمنذ أواخر القرن الماضي ظهرت مجموعة من الدراسات في هذا المجال لباحثين جزائريين وأجانب[6]، تعتمد على عقود المحاكم الشرعية أساسا[7]، ولكن ما يميز تلك الدراسات أنها تتناول الجوانب العمرانية والسكانية والاجتماعية فقط، وخاصة ما تعلق منها بدراسة وضعية الأسرة ومسائل الزواج، واختصت كذلك بمدينتي الجزائر وقسنطينة في الفترة الحديثة وبداية الفترة المعاصرة[8]؛ أما الدراسات الأكاديمية في الجزائر التي اعتمدت على سجلات الفترة المعاصرة فهي جد محدودة،

وكلها ظهرت في العقدين الأخيرين، نوقشت بين جامعات الجزائر 2 وقسنطينة للعلوم الاسلامية وجامعة أدرار[9].

2-الظروف التاريخية وخصائص السجلات

تتجلى أهمية دراسة تغيرات المجتمع الجزائري في الفترة المعاصرة، إذا وضعنا في عين الاعتبار المرحلة التاريخية الجديدة التي دخلها المجتمع بعد 1830، حيث شهد تحولات عميقة، ويتضح هذا في تغييب وتراجع دور مؤسسات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثل الأوقاف والقضاء والجماعات الحرفية والمساجد والزوايا وغيرها، بسبب دخول عناصر جديدة على المجتمع ذات طابع استيطاني، محمية بسلطة استعملت كل الوسائل العسكرية والتشريعية والسياسية، في إطار نظام استعماري رأسمالي استغلالي يسعى إلى إلغاء الآخر؛ وقد أسفرت هذه الإستراتيجية عن هجرة كبيرة من المدينة كان من أبرز نتائجها تغيرات في الخريطة الاقتصادية والاجتماعية خاصة.

إن أهمية هذه السجلات لا تعود إلى قيمة المادة العلمية التي تحتويها فقط ولكن لتوفرها وتغطيتها لكل البلاد خلال الفترة المعاصرة، ولارتباطها بنظيرتها في البلاد العربية والإسلامية على محورين، أحدهما أفقي فهي تشبه ما تتضمنه مثيلاتها في العالم الإسلامي مشرقا ومغربا وإفريقيا، والمحور الثاني عموديا إذ تعتبر امتدادا لفتاوى الفقهاء ونوازل العلماء وآراء المفكرين السابقين، ولذلك يمكن الاعتماد عليها من طرف الباحثين في تحليل وتفسير الظواهر التاريخية المتشابهة في عدد من الأقطار العربية والإسلامية، نتيجة تشابه الظروف ووحدة المرجعية الحضارية، ولا أدل على ذلك من رجوع قضاة الجزائر في أحكامهم إلى علماء وفقهاء المذاهب الإسلامية في المشرق والمغرب؛ نقول هذا رغم ما طال صلاحيات القضاء الإسلامي من اعتداءات وما لحق القضاة من تضييق وتحديد لحريتهم وعملهم عن طريق شروط الوظيفة وضغوطات الأجور والمراقبة الشديدة لعملهم[10].

لقد كشفت الدراسات العلمية التي اعتمدت على هذه الوثائق على أهميتها لدراسة تحولات المجتمع الجزائري خلال الفترة الاستعمارية، فبعد نصف قرن من مشاريع الاحتلال المتعاقبة، وخاصة

ما تعلق منها بالهوية والقضاء والملكية، أصبح من الضروري البحث في مدى ما تحقق من تلك المشاريع، وما هي مظاهر التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي برزت في مجتمع المدينة خاصة؛ لا سيما وأن القضاة قد عاصروا مجموعة من الأحداث والظواهر الهامة في هذه المرحلة التاريخية، والمرتبطة بالظروف السياسية والاقتصادية، ومظالم السياسة الفرنسية تجاه مقومات المجتمع، مثل سياسة الإدماج وحركة الهجرة في نهاية القرن 19، والحرب العالمية الأولى[11]، وكذلك سيطرة المستوطنين على مقومات النشاط الاقتصادي ومؤسساته، ودور النخب السياسية والعلمية في إقناع الرأي العام المحلي بضرورة البحث عن آليات جديدة للمقاومة ضد الاحتلال وسياساته.

أما بالنسبة للمجال الجغرافي الذي غطته سجلات المحاكم الشرعية فهي منتشرة في كامل البلاد، حيث كان سكان المدن والقرى يرفعون منازعاتهم ويوثقون معاملاتهم الاقتصادية والاجتماعية لدى القضاة الشرعيين، وبقيت هذه السجلات في المجالس القضائية التابعة للمقاطعات القضائية التي تركتها الإدارة الاستعمارية، والتي لم تتغير منذ الحرب العالمية الأولى[12].

إن تنوع وثراء المادة العلمية لهذه الوثائق تحفز الباحثين على طرق عدد من المواضيع التي تتسم بالتجديد والابتكار والأهمية، خاصة ما يتعلق بإيضاح الحقائق التاريخية عن ظروف ومظاهر تدهور الوضع الاقتصادي في مجتمع المدينة[13]، وكذلك تغير الذهنية واختفاء بعض عادات الجزائريين وظهور أخرى، وتتم هذه العملية اعتمادا على تمحيص المادة التي أوردتها عقود القضاة لفترة غطت أكثر من قرن؛ ما زالت تلك السجلات في أغلبها في حالة جيدة، ولكنها تحتاج إلى رعاية من المختصين في عمليتي الحفظ والتخزين، وكذلك تحتاج إلى جهود أخرى من الأرشيفيين لفهرستها وتهيئتها للباحثين في شتى التخصصات المعرفية والعلمية.

كما نشير إلى أن هذه السجلات أصبحت في هذه الفترة منظمة ودقيقة، وتوفر مادة مفصلة ومهمة خاصة ما يتعلق بالأشخاص، الذين يرد ذكرهم في العقود والمنازعات، ولقد قسمت إدارة الاحتلال تلك السجلات بصفة عامة إلى خمسة أنواع حسب مواضيع المسائل المطروحة التي تضمنتها الرسوم والعقود، وهي: سجلات الأحكام المتنوعة – سجلات التراييك والمفاصلات–

سجلات البيوع والحبوس- سجلات الزواج والطلاق والأصدقة سجل الأمانات والوكالات؛ إضافة إلى قسم آخر ولكن عدده قليل جدا وهو خاص بمراسلات القاضي مع قضاة المحاكم الأخرى ومع موظفي الإدارة الاستعمارية؛ وقد وفرت كلها مادة علمية أولية مهمة تسمح لنا بفهم تطور الحياة اليومية للمجتمع.

كما يمكن تصنيف سجلات مدينة الجزائر إلى ثلاثة أنواع من حيث تبعيتها للمحاكم وهي: السجلات المالكية، الحنفية والاباظية، وهي نفس المحاكم التي كانت موجودة بالحواضر الكبرى مثل مدينة الجزائر وقسنطينة وتلمسان وغرداية، وتقتصر مدن أخرى على المحكمتين المالكية والحنفية فقط؛ أما اليوم فسجلات كل المحاكم موزعة على المجالس القضائية، ولكن أودعتها وزارة العدل في الغالب عند الموثقين منذ السبعينات بعدما توقف عمل القضاة الشرعيين، وهذا لحاجة الناس إليها لاستخراج وثائقهم المدنية خاصة.

ولكن ذلك الرصيد الهائل من الوثائق لم يمنع من وجود ثغرات متأتية من طبيعة النصوص القضائية الإدارية، التي تخفي أحيانا الظروف والانعكاسات المرتبطة بمختلف التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما جعل مهمة الباحث صعبة دون الرجوع إلى مصادر تاريخية ودراسات أكاديمية، بهدف مقارنة خصائص الوضع الاقتصادي —مثلا – لمجتمع مدينة الجزائر بالفترة السابقة وبنظيرتها في مدن مغاربية أخرى لنفس المرحلة، في محاولة للوقوف على حجم ونوعية وظروف التغير الذي لحق بالمجتمع.

ويتبع تلك الثغرات مجموعة من الصعوبات خاصة عند دراسة النشاط الاقتصادي من خلال الوثائق المحلية، فتواجه الدارس صعوبات جمة أهمها غياب قواميس للمصطلحات الاقتصادية والحرفية خاصة[14]، وهي مصطلحات نجد بعضها في المصنفات الفقهية المالكية، وترتبط أخرى بتراث وقيم المجتمع وممارساته في مختلف الأنشطة الاقتصادية والعلاقات المهنية، ورغم ورود بعضها في المصادر الفرنسية، التي يبدو انها نقلت مفهوم بعض المصطلحات من أفواه مختلف الفئات الاقتصادية، مثل القاموس الذي أعده مارسلان بوسيي "Marcelin Beaussier" ومحمد بن شنب إلا أنها

تبقى ناقصة ومحدودة[15]، خاصة وأنها لم تكشف عن ظروف استعمالات هذه المصطلحات، وعلاقتها بالحياة الاقتصادية والممارسات الاجتماعية واللغات المحلية، وهو ما جعل الغموض يلف قيمة ثرائها وتنوعها؛ ويرتبط بموضوع المصطلحات والصعوبات ورود الكثير من الكلمات في عقود القضاة بغير اللغة العربية مما ضاعف من صعوبة العمل، فنجد بعضها بالدارجة والبعض الآخر بالعثمانية والقبائلية وحتى كلمات بالفرنسية.

3- أرشيف سجلات المحاكم الشرعية لمدينة الجزائر

عندما نرجع إلى سجلات المحاكم الشرعية كواحدة من المصادر الأولية والبكر في تاريخ مدينة الجزائر المعاصر، تعتبر سجلات محكمتي مدينة الجزائر المالكية والحنفية، أهم السجلات المعاصرة وأساس الوثائق المحلية المحفوظة بدور الأرشيف، والتي وصلت إلينا أغلبها بحالة جيدة، نتمكن من خلالها من إعادة بناء واقع المجتمع بصورة حية ودقيقة.

إن سجلات المحاكم الشرعية عموما تشتمل على أحكام القضاة واجتهاداتهم في المسائل المعروضة عليهم في مختلف التخصصات، وهي تتناول وقائع حياة المجتمع في مدينة الجزائر، وكل ما يعرض على القضاة والمفتين من مسائل ونوازل وقضايا، في حدود ما سمحت به التشريعات الفرنسية من اختصاصات وصلاحيات للقضاة عبر مسيرة الاعتداءات طيلة القرن 19، حيث لم تبق له إلا قضايا الأحوال الشخصية وبعض المعاملات الاقتصادية ذات القيمة المالية الخفيفة؛ ومعروف عند دراسة السياسة الفرنسية في الجزائر أن السلطة الاستعمارية تدخلت في عمل القضاة، وغيّرت في إجراءات المحاكم، ومن ثم خصائص السجل وشروط تسجيل الأحكام.

إن السجلات كثيرة ومتنوعة، وتغطي الفترة الممتدة بين 1845 إلى 1973، ويزيد عددها عن الألف سجل لكل المحاكم(المالكية والحنفية والاباظية)، مكتوبة كلها باللغة العربية مع ترجمة ملخصة باللغة الفرنسية. تنقسم تلك السجلات في مدينة الجزائر كباقي القطر إلى خمسة أقسام، حددها أولا قرار الحاكم العام الصادر في 29 جويلية 1848[16]؛ ومن صعوبات البحث فيها غياب فهرس مفصل يوضح أقسامها، ويبين مضمونها، ويجمع مادتها التاريخية في جداول تمكن

الباحث من استغلال محتواها، والانتفاع بما تتضمنه من معلومات عن الحياة اليومية في مجتمع المدينة؛ أما أنواعها من حيث تبعيتها للمذهب الفقهي فهي على ثلاثة:

أولا: سجلات قضاة المحكمة المالكية، وهي أكثرها عددا، تابعة لمحكمة القسم الأول التي كان مقرها بالجامع الكبير[17]، وأحيانا تسمى بالمحكمة القبلية والمقصود بها الاختصاص الجغرافي الإداري في مدينة الجزائر وضواحيها الجنوبية، وتتوزع هذه السجلات بين مركز الأرشيف الوطني وأرشيف وزارة العدل، فمن سنة 1845 حتى سنة 1920 موجودة بمركز الأرشيف الوطني، وما بعد 1920 توجد بأرشيف وزارة العدل؛ كما نجد به سجلات المجلس الشرعي الذي كان يجمع المحكمتين المالكية والحنفية، وتبدأ من سنة 1845 إلى سنة 1873 .

ثانيا: سجلات قضاة المحكمة الحنفية، وتسمى في التشريعات الفرنسية بمحكمة القسم الثاني، أو المحكمة الظهراوية المقابلة للبحر ومقرها بالجامع الجديد، وتخص – رسميا– سكان المدينة فقط، ولكن في الفترة المدروسة أصبحت مقصودة من الضواحي والمدن الداخلية، وكثيرا ما تنتقل القضايا والمنازعات بين المحكمتين؛ تتواجد كل هذه السجلات عند الموثق بن عبيد بساحة الشهداء التابع لوزارة العدل[18].

ثالثا: سجلات قضاة المحكمة الاباظية وهي قليلة جدا، أغلبها تخص القضايا التي تقع بين أفراد الجماعة المزابية، أتباع المذهب الاباظي القاطنين بمدينة الجزائر ومدن أخرى، وبعضها يتضمن مراسلات بين القاضي الاباظي لمدينة الجزائر وقضاة المحاكم الشرعية وموظفي الإدارة الفرنسية القضائية والمدنية[19]، تتواجد السجلات الاباظية بمركز الأرشيف الوطني وبأرشيف وزارة العدل، ولا يتجاوز عددها بمركز الأرشيف الوطني خمسة عشر سجلا[20].

تتبع هذه السجلات في مضمونها وتصنيفها وثائق المحاكم الشرعية للفترة الحديثة، ولكن الوثائق الأخيرة والتي تغطي الفترة إلى منتصف القرن 19 مصنفة ومهيأة للباحثين، وتتألف من أوراق منفصلة وكتابات متفرقة وتسجيلات فردية وعائلية صدرت في مجملها عن المحاكم القضائية، وهي

موجودة بمركز الأرشيف الوطني ونسخة أخرى بأرشيف ما وراء البحار بآكس بروفانس بفرنسا، ضمن رصيد المحاكم الشرعية، كما توجد بعض الملفات والوثائق الإدارية المتعلقة بالقضاء الإسلامي برصيد "F80"[21].

وبالنسبة لسجلات مدينة الجزائر للفترة المعاصرة، فقد شملت مجتمع المدينة المرتبط بعمق البلاد بروابط اقتصادية واجتماعية وحضارية، ويرجع إلى قضاتها بعض أهالي المدن الداخلية؛ لقد كشفت لنا سجلات المدينة على وجود ثلاثة فضاءات لمجتمع المدينة، متمازجة خاصة في مجال النشاط الاقتصادي، وهي:

- سكان مدينة الجزائر.
- سكان الضواحي والمدن المجاورة، الذين يقصدون المدينة يوميا أو أسبوعيا، ويرفعون قضاياهم لقضاة المدينة.
- سكان المدن الداخلية، خاصة القادمين من السلسلة التلية وبلاد القبائل ومنطقة الزيبان وحتى من الجنوب مثل الاغواط وغرداية.

رغم تميز هذه الوثائق بالصدق والحياد والدقة والشمولية إلا أنه يرافق البحث فيها مجموعة من الصعوبات المنهجية والعلمية، لذلك لا مناص للباحثين في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية عامة والدراسات التاريخية خاصة من الاستعانة بوثائق الإدارة الاستعمارية لتلمس ظروف تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والحضارية للمجتمع الجزائري، ويأتي على رأس تلك الوثائق التشريعات التي تخص القضاء الإسلامي والتقارير المرفقة بها.

4- التشريعات القضائية للسلطة الاستعمارية

ونقصد بها مجموعة القوانين الاستثنائية والمراسيم التشريعية التي مست بالقضاء الإسلامي والتي تم من خلالها حل وتهميش مؤسسات الدولة والمجتمع خلال القرن 19؛ ويمكن اليوم تصنيف تلك التشريعات ضمن "الوثائق المنشورة" مثل وثائق المجالس العمومية والبرلمان ومجلس الوفود المالية وغيرها.

تكشف التشريعات القضائية التي صدرت في الجريدة الرسمية عن تطور سياسة الاحتلال تجاه مؤسسة القضاء الإسلامي، وما يرتبط بها من قضايا الهوية والأرض والتعليم وغيرها، وإذا كانت قبل مجيء اللجنة الإفريقية سنة 1833 تظهر في شكل قرارات وبيانات عسكرية وإدارية، فقد أصبحت تصدر ابتداء من سنة 1834 في شكل مراسيم منظمة على شاكلة المراسيم المنظمة للعدالة والتعليم والقطاعات الأخرى في فرنسا، حيث تتضمن عددا كبيرا من الفصول والمواد التي تلغي أو تكمل قرارات وقوانين سابقة لها.

لقد وصل عدد هذه التشريعات خلال القرن 19 إلى أزيد من مائة قرار وقانون ومرسوم، منها العشرات التي صدرت في العشر سنوات الأولى فقط، وكان بعضها يلغي الآخر، حتى وصف أحد مسؤولي الإدارة الاستعمارية في بداية الاحتلال وهو بيليسي دو رينو(Pellissier de Reynaud) سياسة المتصرف المدني جانتي دوبيسي(Genty de Bussy) في سن القوانين:" أصدر هذا الموظف عددا ضخما من القوانين...ووهب ملكة في كتابة القوانين وبعث الحركة في مكتبه ...، وبعض هذه القوانين ولدت ميتة، ولم ينتظر تجربتها على الواقع"[22].

3-1 ظروف صدورها وخصائصها

كان إصدار التشريعات والقرارات الإدارية لتنظيم مختلف المصالح في الجزائر قبل سنة 1834 من اختصاص قائد جيش الاحتلال، بالتعاون والتشاور مع المتصرف المدني ومجموعة من موظفي الإدارة، من مستشرقين وقانونيين وعسكريين [23]، ومن سنة 1834 إلى سنة 1848 أصبح حق التشريع بيد الملك، الذي أصدر قرارا في 22 جويلية 1848 ينص في مادته الرابعة على" أن للحاكم العام الحق في إصدار بعض المشاريع التشريعية المكملة"، واستمرت هذه الوضعية إلى بداية الخمسينات من القرن 19[24].

وكان هدف المشرع الفرنسي في هذه المرحلة هو إخضاع المحاكم الإسلامية للمحاكم الفرنسية والهيئات الإدارية العسكرية والمدنية، حتى تترك الشريعة الإسلامية مكانها تدريجيا للقوانين الفرنسية، بدءا بقانون العقوبات إلى القانون المدني ثم المعاملات التجارية خاصة في قضايا العقارات؛ وهذه

العملية أكدها المشرع والقانوني الفرنسي في بداية القرن العشرين نورس Nores في قوله عن هذه المرحلة" تميزت السياسة الفرنسية إما بالميل نحو إدماج القضاءين، أو إخضاع القضاء الإسلامي للقضاء الفرنسي، ولكل مؤسسات الإدارة"[25].

لقد كانت تشريعات ما قبل سنة 1834 موافقة لرغبة إدارة الاحتلال في عزل القضاة تدريجيا، وتهميش أحكام الشريعة، لتحقيق طموحات المستوطنين وموظفي الإدارة في الاستيلاء على الملكيات والعقارات، والتبريرات المقدمة هي حماية الجيش وضرورات الحرب ، لذلك كانت غير مدهشة عنده، رغم كل ما أصاب القضاء الإسلامي من جرائها؛ ومهمة الحكومة في هذه "الظروف" كانت تستجيب لسياسة الحرص على أمن ومصالح الجيش والمعمرين، مما جعل إجراءات القضاء لم تحدد مع استمرار الحيرة والتردد، وبقاء الاختصاصات القضائية في شد وجذب بين المصالح الإدارية والعسكرية.

كانت بداية التدخل في القضاء الإسلامي من طرف مجالس الحرب، ثم القرارات العسكرية الأولى التي صدرت سنوات 1830-1831-1832، في محاولة لفهم تنظيمات المجتمع ومؤسساته، أغلب المصادر الفرنسية تنهي هذه المرحلة بمجيء اللجنة الإفريقية وإصدار مرسوم ملكي جديد "لتنظيم القضاء"، بإدارة وإجراءات شبيهة بما هو عليه الحال في فرنسا، لأن منطق المشرع الفرنسي يومئذ أن الجزائر أصبحت أرضا فرنسية، تدار من طرف موظفين فرنسيين، وتحكم بواسطة القانون الفرنسي .

واستمرت هذه الاعتداءات مع الخطوات الأولى لجيش الاحتلال بمصادرة الأوقاف بهدف قطع المورد الأساسي لنشاط القضاة حتى يسهل تدجينهم، ثم جاءت التدخلات في التعيين والعزل والنفي، كوسيلة لإبعاد الخطرين وتقريب الموالين الضعفاء.

بعض تلك التشريعات ترتقي إلى درجة المراسيم وأخرى هي قوانين وقرارات صدرت عن قادة الاحتلال تدخلت مباشرة في عمل القضاة وصلاحيات المحاكم الشرعية، أما المراسيم التشريعية والتي كان أولها مرسوم 1834 الذي جاء تتويجا لعمل اللجنة الإفريقية وتلته مراسيم أخرى طيلة القرن

19 فقد كانت ترافقها تقارير صادرة من الحاكم العام أو وزراء العدل وتتضمن الشروحات والتبريرات التي دفعت الإدارة لإصدار هذا التشريع أو ذاك، وإذا كانت التشريعات تحدد النصوص "القانونية" لاعتداءات الاحتلال على مؤسسة القضاء الإسلامي فان التقارير تقدم إستراتيجية السلطة وظروف المرحلة وأهدافها.

كل تلك القرارات والقوانين والمراسيم والتقارير المرافقة لها كانت تنشر بالجريدة الرسمية[26]، وبعد سنة 1848 على عهد الجمهورية الثانية أصبحت تنشر نسخة باللغة العربية بجريدة المبشر وأحيانا حتى بالجريدة الرسمية التي تصدر باللغة الفرنسية[27]؛ ولكن أعيد جمع ونشر هذه القوانين والمراسيم مع التشريعات الأخرى لمختلف القطاعات الادارية والتنظيمية والعقارية والاقتصادية والتعليم وغيرها التي تخص المستوطنين والجزائريين، من طرف مشرعين واداريين فرنسيين خاصة، مرتبة إما تاريخيا كما صدرت تباعا في الجريدة الرسمية مع بعض التعليقات حول ظروف صدورها خاصة كما قدمها دو منرفيل De Ménerville [28]، وأحيانا ترتب أبجديا حسب القطاعات كما فعل المشرع والقانوني روبير أستوبلون Robert Estoublon ونشر كل المراسيم التي صدرت في حق القضاء تحت عنوان القضاء الإسلامي[29].

3-2 موضوعاتها

بالنسبة لموضوعات هذه التشريعات فقد ركزت في السنوات الأولى – قبل مجيء اللجنة الإفريقية- على التدخل في عمل القضاة والمحاكم الشرعية، خاصة في مجال الصلاحيات والتنظيمات، وقد سارت سلطة الاحتلال في هذين المجالين بالتدريج، فرغم حالة الصراع والتخبط بين بعض المراسيم والقوانين فقد تميزت الإستراتيجية الاستعمارية بالتكامل بين تلك المراسيم، وكانت التقارير السابقة للمراسيم عادة ما ترجع إلى التشريعات السابقة بعشرات السنين لتبرر التعديلات والتجديدات الحاضرة، وهو ما نجده في تقارير مراسيم سنة 1854 – 1866 – 1886.

بالنسبة للصلاحيات فقد تدرج الاحتلال في هضم حقوق وصلاحيات القضاء الإسلامي منذ اليوم الأول لدخوله الجزائر، وتنوعت الآليات والوسائل التي استعملها، بداية من تدخلات العسكريين ورؤساء المصالح المدنية قبل سنة 1834 إلى التشريعات المتوالية من قرارات وقوانين ومراسيم صادرة من الجزائر أو باريس، وانتهت هذه السياسة في نهاية القرن 19 إلى إلغاء جل صلاحيات القضاة المسلمين، وإنهاء مرحلة الصراع حول حقوق القضاء الإسلامي.

تدخل الاحتلال الفرنسي في عمل المحاكم الشرعية منذ الأيام الأولى لدخوله إلى الجزائر، عن طريق تدخلات الموظفين وقادة الجيش والمحاكم الفرنسية والهيئات والمؤسسات الإدارية المدنية والعسكرية، وكذلك من خلال ما سميت بالتشريعات التي صدرت "لتنظيم شؤون القضاء بإفريقيا"، لقد أصدرت السلطة الجديدة مجموعة من القرارات الارتجالية سنة 1830، قيّدت بها عمل القضاء؛ ومع مجيء اللجنة الإفريقية سنة 1833 بدأ المشرع الفرنسي في تحديد معالم الطريق نحو الاستيلاء على صلاحيات القضاة تدريجيا، وفق خطة طويلة المدى بدأت بمرسوم 1834 الملكي الذي أكد على حق السيادة في القضاء للمحتل واستمرت إلى في عهود الجمهورية الثانية والإمبراطورية والجمهورية الثالثة إلى نهاية القرن التاسع عشر

تم لسلطة الاحتلال الاستيلاء على صلاحيات القضاة على مراحل، ففي سنة 1830 استولت المحاكم الفرنسية مدنية وعسكرية ثم على القضاء المختلط، وفي السنة التالية أخضعت أحكام القاضي الجنائية لاستئناف المحاكم الفرنسية، ولم يعد حكمه فيها نهائيا[30]، ومع توصية اللجنة الإفريقية بالاحتفاظ بالجزائر سنة 1834، تم تشديد المراقبة على المحاكم والاستيلاء على حق تعيين القضاة، فأصبحوا موظفين لدى الإدارة الاستعمارية، في وقت اتهموا بالوقوف مع المقاومة المسلحة؛ ومن خلال سياسة الأرض المحروقة التي أتى بها الحاكم العام بيجو (Bugeaud) تم الاستيلاء على القضاء الجنائي نهائيا في مرسوم 1841/02/28، مع استئناف أحكام القضاة المدنية والتجارية لدى القضاة الفرنسيين[31]، هنا أحس القضاة بالضربة الموجعة، وهم الفقهاء الذين يدركون أن لا فرق في شؤون حياتهم بين مسائل الأحوال الشخصية

والمالية والجنائية، لأنها كل لا يتجزأ من أمور دينهم وحياتهم، كيف لا وهم يرون شريعتهم تترك مكانها تدريجيا للقوانين الفرنسية المدنية منها والعسكرية.

في العقود التالية برز دور المستوطنين والقضاة الفرنسيين في نهب وسلب أراضي الجزائريين عن طريق التدخل في عمل المحاكم، وإصدار تشريعات جديدة تخص الأراضي والملكيات، كمرسوم مجلس الشيوخ المتعلق بأراضي العرش وقانون وارنيي "Warnier" الخاص بتسجيل الملكيات لدى مصالح الإدارة الاستعمارية، وأبرز المراسيم القضائية لهذه المرحلة صدرت في سنوات: 1854- 1859- 1866[32]؛ يتبين للباحث من خلال دراسة ظروف صدورها ومضامينها ونتائجها، وموقف والمشرعين والمؤرخين منها، أهداف السياسة الفرنسية ومدى تكاملها مع مشاريع المرحلتين السابقة واللاحقة، وعلاقة هذه السياسة بقضايا المقاومة والأرض والجنسية والتعليم.

وبعد سنة 1870 حرصت الجمهورية الثالثة على فرض قضاء الصلح على الجزائريين، واتخذت لذلك عدة وسائل تشريعية وعقابية وقضائية، حيث عوّل عليه المشرع الفرنسي لإقناع المجتمع الجزائري بالمؤسسات القضائية الفرنسية وواقع الاحتلال؛ ولقد ركّزت مداولات مجالس الولايات في هذه المرحلة على ضرورة توفير النصوص التشريعية والإمكانيات المالية والهيكلية لقضاء الصلح، لتعويض المحاكم الشرعية "الآيلة إلى الزوال"[33]، التي لم يبق لها من الاختصاصات إلا مسائل الأحوال الشخصية، مع طرح مبدأ الاختيار بين القضاءين بقوة حتى في قضايا ومنازعات المواريث والزواج والحضانة وغيرها، مما يعني الحق القانوني لأحد الخصوم في جر الآخر إلى المحاكم الفرنسية.

انتهت اعتداءات السلطة الاستعمارية على حقوق القضاء الإسلامي نهاية القرن التاسع عشر إلى ما تضمنه مرسوم 1886/09/10 الذي أجهز على ما تبقى من صلاحيات القضاة في المعاملات المالية والتدخل في قضايا الأحوال الشخصية، وكان مكملا ومتعاونا مع قوانين الأرض والجنسية والأهالي لتحقيق أهداف السياسة الاستعمارية الرامية إلى إلغاء الآخر، تحقيقا لشعار الجمهورية الثالثة "يجب تأكيد احتلالنا بتطبيق قوانيننا"[34]؛ ورغم الاحتجاجات الكبيرة التي قام بها

المجتمع الجزائري بقيادة نخبه العلمية والسياسية فقد أكدت مراسيم نهاية القرن (خاصة مرسومي 1889 و1892) ما تحقق من قبل[35].

خاتمة

تشترك التشريعات الاستعمارية مع عقود قضاة المحاكم الإسلامية في إبراز مظالم سلطة الاحتلال تجاه القضاء الإسلامي، وتكشف كلها عن التراجع الذي لحق بصلاحياته ومكانة قضاته وموظفيه؛ في حين تنفرد المراسيم والتقارير الفرنسية بالكشف عن الإستراتيجية الاستعمارية في هضم حقوق القضاء الإسلامي، وظروفها التاريخية والسياسية؛ وبالمقابل تقدم لنا عقود القضاة تدهور الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد وفئات المجتمع الجزائري في القرى والحواضر خلال القرن التاسع عشر.

وفي الأخير يمكن القول أن الدراسات العلمية الجادة لا غنى لها عن المصدرين، مع التأكيد على أهمية الوثائق المحلية التي امتزجت فيها وجهة نظر القضاة مع الصفة القانونية للنصوص وأثر مراقبة الإدارة لها؛ ولذلك يمكن التوصية بلفت انتباه الباحثين إلى أهمية هذه الوثائق في فهم تطور المجتمع الجزائري خلال الفترة المعاصرة وانعكاسات التشريعات الاستعمارية عليه.

الهوامش:

[1] – رغم التحديد الذي طال صلاحيات القضاة وكذلك إلغاء المجلس العلمي لمدينة الجزائر، فقد بقيت سجلات القضاة تحتوي على مادة تاريخية مهمة يستفيد منها الباحثون في عدد من التخصصات العلمية.: عبدالباسط قلفاط، النشاط الاقتصادي في مدينة الجزائر من خلال سجلات المحاكم الشرعية بين 1850–1930، ضمن دراسات مهداة إلى المجاهد المؤرخ جمال قنان، وتنسيق جمال قندل، دار بن حمدة للطباعة والنشر، الشلف (الجزائر)، 2019، صص 298–219.

[2] – تتعرض الوثائق إلى بعض الشخصيات العلمية ودورها في المجتمع، وعند وفاتها يتم حصر متروكها ومن جملتها المكتبات، وفي رسوم "الفريضة" يعرف الورثة مدى استمرارية المناصب الدينية في العائلة. أنظر متروك المفتي المالكي علي بن عبدالرحمان بن الحفاف في: حكم 77 وحكم 78 في 1890/6/29، سجل محكمة مالكية، D175.الأرشيف الوطني الجزائري.

[3] – من هذه العبارات: "قبضهم ديركتور القاز" في حكم 21 في 1902/8/25، سجل محكمة مالكية، D260. و"الكوميسير بوليس" في حكم 57 في 1910/1/17 سجل محكمة مالكية، D312. و"بالة سميد وبالة نخالة" في حكم 897 في 1913/10/18، سجل محكمة مالكيةD351. الأرشيف الوطني الجزائري.

[4] – انخفض عدد سكان مدينة الجزائر بأكثر من الثلثين خلال ربع قرن فقط، فبعدما كان عددهم مائة ألف نسمة سنة 1830 انتقل إلى ثمانية عشر ألف نسمة في الخمسينات، أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية ج1(1860-1900)،دار الغرب الإسلامي، ط1،بيروت،1992، ص 80.

[5] – كتب بول شارناي المفكر وعالم الاجتماع الفرنسي (1928- 2013) دراسة عنوانها:

JEAN-PAUL Charnay, La vie musulmane en Algérie d'après la jurisprudence de la première moitié du 20e siècle, presses universitaires de France, Paris, 1965.

[6] – نشر سعد الدين بن شنب مقالتين حول هذه الوثائق منذ سنة 1945 ونبه الى أهميتها في الكتابة التاريخية

Saadeddine Benchnèb, Un acte de vente dréssé à Alger en 1648, in RA, 1945, pp. 287-290.
Saadeddine Benchnèb, Un contrat de mariage algérois au début de 18 siècle, in : Annales de l'Institut d'Etudes Orientales, T 13,1955

[7] – نبه ابوالقاسم سعدالله في دراسته حول سجل محكمة المدية عن أهمية هذه الوثائق في الدراسات التاريخية، الدراسة بعنوان:" دراسة اجتماعية في دفتر محكمة المدية أواخر العهد العثماني(1821-1839) " أنظر:أبو القاسم سعدالله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط1، 1986، صص 269-298. ونشر ناصر الدين سعيدوني دراستين في الموضوع الاولى بعنوان:" موظفو مؤسسات الاوقاف بالجزائر في اواخر العهد العثماني من خلال الارشيف الجزائري"، المجلة التاريخية المغربية، ع 57 و58 جويلية 1999، والثانية عن: وثائق الاوقاف بالارشيف الجزائري وامكانية استغلالها في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، المجلة التاريخية المغربية، ع 93 و94 ماي 1999.

[8] – منها دراسة فاطمة الزهراء قشي،"قسنطينة المدينة والمجتمع في النصف الاول من القرن 13هـ"، أطروحة دكتوراه نوقشت في تونس سنة 1998، ودراسة ازابيل قرانغو" Isabelle Grangaud حول مدينة قسنطينة: La vill Imprénable:une histoire sociale de Constantine au 18e siècle . ودراسة عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830 مقاربة اجتماعية – اقتصادية، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والاشهار، رويبة، 2012.

[9] ومنها أطروحتي للدكتوراه التي نوقشت سنة 2016 بجامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعدالله، تحت اشراف الدكتور المرحوم جمال قنان عنوانها "القضايا الاقتصادية لمجتمع مدينة الجزائر بين 1886-1930"، واعتمدت فيها على سجلات المحكمتين المالكية والحنفية لمدينة الجزائر. وناقشت كذلك الباحثة يامنة بحيري رسالة ماجستير وأطروحة دكتوراه بنفس الجامعة، وصدرت الأولى في كتاب تحت عنوان "المعنى الظريف في تاريخ شرشال الحديث: مجتمع شرشال في النصف الثاني من القرن 19 من خلال وثائق المحاكم الشرعية"، وأطروحتها للدكتوراه عنوانها "الأسرة والمجتمع في منطقة شرشال من 1873-الى 1914 من خلال وثائق المحاكم الشرعية"، وقد اعتمدت على سجلات محكمة شرشال؛ إضافة إلى أطروحة الدكتوراه للباحث عبدالله بابا من جامعة أدرار تحت عنوان "الحياة الاجتماعية والاقتصادية بتوات إبان الاحتلال الفرنسي 1900-1962 من خلال سجلات المحكمة الشرعية"، نوقشت سنة 2019. وفي جامعة الأمير عبدالقادر بقسنطينة قدم الباحث عثماني الجباري رسالة الماجستير بعنوان " مدينة الوادي..الحياة الاجتماعية والاقتصادية في النصف الثاني من القرن 19م من خلال سجلات المحاكم الشرعية سنة 2009م؛ ثم قدم أطروحة الدكتوراه بنفس الجامعة سنة 2017 تحت

عنوان" الحياة الاجتماعية والاقتصادية في وادي سوف بين 1918-1954 من خلال سجلات المحاكم الشرعية". ولعله توجد دراسات أخرى لم تصلنا وبعضها في الطريق.

[10] – عبدالباسط قلفاط– سياسة الاحتلال الفرنسي تجاه القضاء الإسلامي في الجزائر بين 1830-1892– ط1– إصدارات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف– الجزائر– 2015– صص 123 – 124 – 125.

11 – عن أثر الحرب العالمية الأولى على المجتمع الجزائري من خلال وثائق المحاكم الشرعية أنظر: عبدالباسط قلفاط، الجزائريون في الحرب العالمية الأولى من خلال سجلات المحاكم الشرعية، صص 252-272. ضمن أعمال الملتقى الوطني: الجزائريون والحرب العالمية الأولى، جمع وإشراف د.محمد دراوي و أ. سليم أوفة، دار التل للطباعة البليدة (الجزائر)، 2018.

12 – للمزيد عن الكانتونات القضائية أنظر قرار 30-11- 1855 الذي تعذر تطبيقه مع بدء الحملة على القضاة ، فألغيت عدة مجالس قضائية قبل 1860، وحسب منرفيل فان أغلب المجالس لم تعد موجودة منذ بداية الستينيات:

Pinson de Ménerville, dictionnaire de la législation Algérienne (1830-1872) ,T2 ,P,125

13 – عن أبرز القضايا الاقتصادية التي تناولتها عقود القضاة أنظر: قلفاط، النشاط الاقتصادي في مدينة الجزائر من خلال سجلات المحاكم الشرعية ...صص 300-315.

[14] – يطرح هذا المشكل حتى في الدراسات التاريخية للعصر الوسيط، أشار الباحث المغربي ابراهيم بوتشيش الى هذه الثغرة التي تواجه الباحث في تاريخ الاقتصادي للغرب الاسلامي ، أنظر دراسته بوتشيش ابراهيم، الحاجة الى معجم لمصطلحات التاريخ الاقتصادي للغرب الاسلامي، في اضاءات حول تراث الغرب الاسلامي وتاريخه الاقتصادي والاجتماعي، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2002، صص، 60-76.

[15] - Marcelin Beaussier, Dictionnaire pratique Arabe-Français, Librairie Adolphe Jourdan, Alger,1887.

[16] - Recueil des actes du Gouvernement de L'Algérie (1830-1854) - . ولكن تختلف بعض عناوين السجلات في العقود التالية، فتظهر سجلات التراجم والمفاصلات، وسجلات خاصة بالرجعة، وتتضمن سجلات الاحكام المختلفة مسائل من كل السجلات السابقة.

[17] – المحكمة المالكية كان مقرها بالجامع الكبير طيلة الفترة الحديثة والمعاصرة ثم انتقلت الى مقرها الجديد بجوار مسجد كتشاوة بشارع Rué Brice سابقا سنة 1942 على عهد القاضي المالكي شاندرليه الضابط السابق بالجيش الفرنسي. أما المحكمة الحنفية التي كانت بالمسجد الجديد – مسجد المسمكة – ويقع بجوار المسجد الكبير– فقد تحولت الى مقرها الجديد بمكتب الموثق بن عبيد حاليا بساحة الشهداء بجوار مركز الصكوك البريدية ومقابل الخزينة العمومية سنة 1859، معلومات أفادنا بها أحد الموظفين عند الموثق بن عبيد.

[18]– الموثق محمد الطاهر بن عبيد عميد الموثقين الجزائريين احتفظ بسجلات المحكمة الشرعية الحنفية كلها منذ 1973 نيابة عن وزارة العدل، وهي عنده أغلبها في حالة جيدة، وقد فتح لي أبواب مكتبه لتصفح تلك السجلات، توفي المرحوم بن عبيد مؤخرا بتاريخ 2022/11/25، رحمه الله وتغمده برحمته.

[19] – منها: سجل مراسلات رقم D209 وسجل الاحكام المختلفة رقم D276 وسجل الترايك والتحجير رقم D199.مركز الأرشيف الوطني.

[20] – نفس هذا التقسيم نجده في المدن التالية: قسنطينة–وهران– المدية– تلمسان، وفي غيرها توجد سجلات المحاكم الشرعية للفترة المعاصرة وهي محاكم مالكية، وأغلبها مهملة في حالة يرثى لها، وغير متوفرة للباحثين، احتوت عليها أرشيف المحاكم والمجالس القضائية، وحتى مكاتب الموثقين لحاجة الناس إليها في مرحلة سابقة لشؤون الحالة المدنية.

[21] – جمعت وثائق المحاكم الشرعية في الفترة الاستعمارية من طرف اعوان الادارة وموظفي الاملاك العقارية، بقصد التعرف على وضعية الملكية والاستحواذ عليها، وقد بقيت هذه الوثائق مهملة بارشيف الولاية العامة بعد "تسوية الملكية العقارية وقضايا الاوقاف، واستيلاء الاروبيين على الكثير من الاراضي الخاصة بالمدن والريف"، وأعطاها محافظ الارشيف غابريال اسكير(Gabriel Esouer) اسم مجموعة Série :Z". للمزيد عن وثائق المحاكم الشرعية في الفترة الحديثة وبداية القرن التاسع عشر أنظر: سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، صص، 178–179–180.

[22] - Péllissier de (R), Annales Algériennes, T1, libraire bastide, Alger, 1839, T1, P, 236.

واعترف جانتي دو بوسي أن عدد القرارات التي صدرت حتى عهد اورليون بلغت 451 قرارا أنظر:

- Genty de (B), De l'établissement des françaises dans la régence d'Alger, paris, 2em edition,T1,1839,P 239.

[23] - منهم رئيس المحكمة العليا وقبلها محكمة القضاء، رئيس المحكمة الجنائية ، وكيل الملك، محافظ خاص بالقضاء ، محامين مترجمين ، ذكرهم Genty(B),T2,P,466 و La Commission d'Afrique,,T2,P,134

[24] - القرار22–07–1848 في:Recueil des actes du Gouvernement de L'Algérie,111-112

[25] - Norés (E), l'Oeuvre de la France en Algérie: la justice Collection de centenaire, Libraire Félixe Alcan, Paris,1931,P, 470

[26] – كل تقارير المراسيم موجودة بالجريدة الرسمية إلا تقرير المرسوم الأول فلم نعثر عليه إلا في محاضر اللجنة الإفريقية، وحجم أغلب التقارير يتجاوز السبع صفحات، وكلها تقدم مادة علمية قيمة عن تطور الاستراتيجية الاستعمارية في ضرب مؤسسة القضاء الإسلامي.

[27] – اختلفت تسميات هذه الجريدة تبعا لتغيرات أنظمة الحكم في باريس.

[28] – Pinson de Ménerville,Dictionnaire de la législation Algérienne (1830-1872).

[29] – Robert Estoublon and Adolphe Lefébure, Code de l'Algérie annoté 1830-1895,Libraire-Editeur, Alger, 1896.

[30] – عن مضمون القرارات التي صدرت في السنوات الثلاث الأولى أنظر: عبد الباسط قلفاط– سياسة الاحتلال الفرنسي تجاه القضاء الإسلامي في الجزائر بين 1830–1892– ط1– إصدارات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف– الجزائر– 2015– صص 123 و128– 129.

[31] – عن تقارير اللجنة الإفريقية الخاصة بالقضاء أنظر: La Commission d'Afrique, Op.Cit,PP268-276

[32] – عن هذه المراسيم: عبد الباسط قلفاط– الاستعمار الفرنسي والقضاء الإسلامي بالجزائر – مجلة حوليات مخبر التاريخ والجغرافيا – ع 4 – 2011 – ص278–279.

[33] – – عن دور قضاء الصلح في مطاردة المحاكم الشرعية أنظر، قلفاط– سياسة الاحتلال – المرجع السابق – صص347–351.

[34] – – Conseil Général de Constantine - Projet adopté par les délégations financières – 1879 - PP 179-245-et 249.

[35] – للمزيد عن مضمون تشريعات الثمانينات والتسعينات أنظر: قلفاط، الاستعمار الفرنسي والقضاء الإسلامي...، صص 278–280.